Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد09 ، العدد02 (2021)، ص ص 367-384 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة البينية _حالة جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك_

جابر فرطاقي[1]، عبدالباقي روابح[2]

[1]طالب دكتوراه، جامعة عبدالحميد مهري-قسنطينة (الجزائر)، djaber_f25@yahoo.fr

[2]جامعة عبدالحميد مهري-قسنطينة (الجزائر) rouabahabdelbaki@gmail.com

The impact of Regional Economic blocs on Intra-trade _Case of the Southern African Development Community SADC_

Djaber FERTAKI[1], Abdelbaki ROUABEH[2]

University Constantine 2,Abdelhamid Mehri -Constantine (Algeria) [1]

University Constantine 2,Abdelhamide Mehri -Constantine(Algeria) [2]

تاريخ الاستلام: 2021/01/09 ؛ تاريخ القبول: 2021/05/03 ؛ تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص :

سعت الدول الافريقية إلى انشاء تكتلات اقتصادية اقليمية ، بهدف زيادة حجم التجارة البينية وتحقيق الاهداف التنموية للدول الاعضاء، في عام 1992 ولدت جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك وكانت الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق الاهداف هي التعاون الاقليمي ، وفي سبتمبر 2000 تم اطلاق منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الافريقي ، بموجب الاتفاق تتخلص دول سادك تدريجيا من التعريفات الجمركية حتى عام 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اثر وانعكاسات هذا التكتل على التجارة البينية لسادك، و اتضح انه رغم نجاح التكتل في زيادة حجم التجارة البينية الا ان مجال التجارة داخل سادك محدود ما لم تحدث تغييرات هيكلية مهمة في الدول الاعضاء.

الكلمات المفتاح: التكامل الاقتصادي ؛ التكتلات الاقليمية ؛ السادك؛ التجارة البينية.

تصنيف JEL : R10 ؛ O18 ؛ O55.

Abstract :

African contries sought to establish regional economic blocs in the aim of increasing the volume of intra trade and achieving the development goals of the member states.In 1992 the Southern African Development Community (SADC) was born and established a strategy to achieve the aims interm of regional cooperation.In September 2000 the SADC was launched free trade area, according to these agreements SADC countries will be gradually phased out tarriffs untill 2008.

The aim of this study is to determine the impact and implications of this bloc on SADC intra -trade.Despite the bloc's success to increase the volume of intra -trade, it still limited unless, it incurs structural changes in the member states.

Keywords: Economic Integration; Regional Integration ; SADC; , intra –trade.

Jel Classification Codes : R10 ; O18 ; O55.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

فرطاقي جابر، روابح عبد الباقي (2021)، اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة البينية _حالة جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك_، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد09(02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 367-384.

المؤلف المرسل: **جابر فرطاقي**، الإيميل: djaber_f25@yahoo.fr

1.مقدمة :

لقد نجحت الدول الأفريقية في البدء بإقامة مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستوى القارة , فلم تعد توجد دولة إلا و قد انضمت إلى تكتل أو أكثر داخل القارة , و تم هذا في إطار التوجه الذي يدعمه الإتحاد الإفريقي و كذلك منظمة التجارة العالمية لتحقيق المكاسب المتوقعة من جراء قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية خاصة في مجال تحرير التجارة البينية و التنسيق في مجال السياسات الاقتصادية ,و دعم عملية التنمية و رفع مستوى المعيشة.

وفي هذا الإطار أنشأت العديد من التكتلات الإقليمية ، وكان أبرزها : الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس ECWAS)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا COMISSA)، وجماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، وإتحاد دول المغرب العربي (AMU)، تجمع دول الساحل والصحراء (SEN-SAD)، وجماعة شرق إفريقيا (EAC)، والهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، وهي التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها لدى منظمة الوحدة الإفريقية.

1.1. اشكالية الدراسة

سعت الدول الإفريقية إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ,على غرار دول جماعة التنمية للجنوب الافريقي (سادك) (sadc) ,التي تستهدف تحرير التجارة و تحسين مستوى المعيشة ,فضلا عما يترتب على قيام هذا التكتل من توسيع للأسواق و تنسيق للسياسات بما يؤثر على معدلات تدفق السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء ,و منه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل أدى قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) إلى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ؟وما مدى انتعاش معدلات التجارة البينية بعد اعلان اقامة منطقة التجارة الحرة ؟.

2.1. هدف الدراسة:

يهدف البحث بشكل عام إلى تحديد العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة البينية ،وذلك للوقوف على اثر انشاء تكتلات اقتصادية اقليمية في الدول النامية خاصة في افريقيا على التجارة البينية.

- تحديد اثر قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك 1992 على تطور و انتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الاعضاء.
- تحديد اثر قيام منطقة التجارة الحرة لسادك 2008 على تطور و انتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الاعضاء.

3.1. فرضيات الدراسة

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها في:

- ادى قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب افريقي إلى التأثير الايجابي على التجارة البينية للدول الاعضاء.
- حقق اطلاق منطقة التجارة الحرة سنة 2008 معدلات نمو مهمة للتجارة البينية للدول الاعضاء.

4.1. اهمية الدراسة

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في معرفة أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات الدول النامية، وخاصة الدول الافريقية لتحسين الأداء الاقتصادي والتعامل مع التكتلات الاقتصادية من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجاحها والدفاع عن المصالح الاقتصادية بالنسبة للدولة الافريقية منفردة من الصعب تحقيقها .

5.1. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لتحليل الأداء الاقتصادي باستخدام أداة التحليل الاقتصادي (قبل و بعد) ,لتحديد الأثار الناتجة عن قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) على التجارة البينية قبل و بعد إنشاء تكتل (سادك)

(1992) ,و قبل و بعد دخول منطقة التجارة الحرة لسادك حيز التنفيذ في سنة 2000، وذلك من خلال تحليل البيانات المتوفرة في الاحصاءات و الدراسات المهتمة بالموضوع.

6.1. تقسيم الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ،و الوصول إلى تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور هي:

المحور الاول : مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي و اثاره الاقتصادية

المحور الثاني : مسيرة التكامل لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك)

المحور الثالث : اثر تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية باستخدام منهج (قبل وبعد)

2. مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي و اثاره الاقتصادية:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد للتكامل الاقتصادي ولعل هذا يعزى إلى اختلاف الزاوية أو الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي والتي يركز عليها التعريف.

1.2. مفهوم التكامل الاقتصادي وشروط نجاحه:

أ. مفهوم التكامل الاقتصادي :

عرف بيلا بلاسا ''Bela Balassa'' في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي ''The theory of Economic integration'' سنة 1961، التكامل الاقتصادي على أنه "عملية a process وحالة and a state of affairs، فهو عملية: لأنه يتضمن إجراءات تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو حالة: المقصود بها انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية" (بلاسا، 1964، صفحة 10)

ويعد تعريف "بيتر روبسون" للتكامل الاقتصادي ''Peter Robson'' أكثر التعريفات وضوحا، فهو يعرفه بأنه "اتفاق لمجموعة من الدول المترابطة في المصالح الاقتصادية أو المتجاورة جغرافيا على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بينها للقضاء على التمييز الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات" (حامد، 2010، صفحة 6)

فريتز ماكلوب F. Machlup يرى جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي ينصرف إلى إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها نظرا لأن التكامل الاقتصادي التام يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات النقد والائتمان والتمويل والضرائب، التي من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي وضعها الإنسان. (حاتم، 2005، صفحة 31)

فقد بات واضحا الطابع " التجاري " و " التبادلي " لمفهوم التكامل على حساب جانبه الإنتاجي وإذا انطلقنا من الفكرة التي تقول بأن التكامل ،خاصة بالنسبة للدول النامية ،فهو مجالا وإطارا جديدين لاستحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات الهيكلية المستندة بدورها إلى الأهداف الإستراتيجية لعملية التنمية ،فإن هذا المفهوم للتكامل تشوبه الكثير من النقائص النظرية بفعل بعده عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية.

إن التجربة الماضية للبلدان النامية قد أكدت على عجز وسائل المنافسة وآلية السوق في معالجة مشكلات التخلف والتبعية التي تشكل المهمة المركزية لمحاولاتها التكاملية ،فقد تمثلت في تخلف هياكلها الإنتاجية وضعف علاقتها الاقتصادية مع بعضها لصالح علاقاتها التبعية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي (رشيد، 1983، صفحة 65).

وعليه يمكن الاستنتاج بأن الخلفية النظرية لنموذج التكامل الملائم لهذه الدول تنطلق من حل مشكلة قلة الإنتاج في إطار تخطيطي مناسب بقصد خلق التداخل بينها وتقليص نقاط الاختناق التي تعاني منها باتجاه إعادة بناء هياكلها الإنتاجية على نحو متكامل وموحد.

ب. شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

يجب أن تتوافر في التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجموعة من العوامل والشروط الأساسية لكي يكتب لها النجاح في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل في: (شمام، 1997، صفحة 15)

– مستوى التطوّر الاقتصادي لكل دولة، بنيتها الإنتاجية خاصة في جانبها الصناعي بالإضافة إلى مدى التوفر الحقيقي لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية، فهي عوامل تساعد على تدعيم وتكثيف الامتيازات والفوائد التي يمكن أن تجنبها الدول الأعضاء.

إنّ نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد كذلك على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، لأن هذا التباين يمكن الدول من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق، وفي حالة تشابه الهيكل الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم تنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء. (الرحيم، 2002، صفحة 41)

– توافر البنى الأساسية الملائمة، إن عدم توفر شبكة نقل ومواصلات مهمة، لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يخص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد والعناصر الإنتاجية على مستوى المنطقة كلّها.

– تنسيق السياسات الاقتصادية: ونقصد بذلك ضرورة التنسيق والانسجام بين السياسات التجارية المالية والنقدية بين الأطراف المعنية، وهي تعتبر أحد الشروط الأساسية في زيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، فعلى سبيل المثال فإن غياب التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء في مجال تحديد أسعار الصرف (العملات الوطنية فيما بينها) والتي تتم على أساسها تسوية المعاملات التبادلية والتجارية بين الدول الأعضاء قد تقلل من معدلات نمو المبادلات بين دول المنطقة لصالح المبادلات الخارجية (خارج المنطقة).

– النظام التعويضي، أي توزيع عادل لمكاسب التكتل من خلال وضع آلية مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن يكون هناك أي عضو أكثر تضررا بفعل انضمامه إلى تجمع إقليمي ما، ويتطلب هذا النظام وضع نظام تفضيلي لعضو أو عدّة أعضاء يكونون أكثر تضررا أو أقل استفادة، وقد تكون الآثار السلبية لعملية التكامل بالنسبة لعضو ما:

– تأثيرها على ميزان المدفوعات.

– على مستوى التشغيل.

– على مستوى الأسعار.

– على مستوى الإيرادات العامة (بسبب إلغاء الرسوم الجمركية).

– انسحاب عوامل الإنتاج والكفاءات نحو الدول الأكثر تقدما، وتراجع جاذبية الدول الضعيفة للاستثمارات، وبالتالي لا مفر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج.

– توفر الإرادة السياسية: يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات وهيئات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أنّه سوف يتم التنازل عن جزء من صلاحياتها وسيادتها الاقتصادية وحتّى السياسية لصالح هذه المؤسسات لتمكينها من القيام بمهامها بحرية أكبر خاصة في ميدان المراقبة والتنسيق بين السياسات.

2.2. الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي:

تعتبر نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي جزء من نظرية التجارة الخارجية، وتعتمد في الغالب على فروضها. وتستخدم أدوات تحليلها، فهي تعتمد على النماذج التحليلية التي تم بناؤها وتطويرها في رحاب نظرية النفقات النسبية، سواء في صيغتها الريكاردية، أو نفقة الفرصة البديلة، أو تلك الصياغة المطورة في شكل النموذج الأساسي لهكشر – أولين – ساموبلسون في نسب عناصر الإنتاج.

ويمكن القول أن نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي تنظر إلى هذه النماذج على أنها معطيات، وبالتالي تسلم بفروضها، ومنطقية تحليلها، ونأخذ بنتائجها دون أن نحاول مناقشة الأسس المبنية عليها، ومدى سلامة النتائج التي توصلت إليها، يضاف إلى ذلك أن التحليل الاقتصادي المرتبط بنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي قد استوحى فروضه ونتائجه من الاستخدامات المختلفة لمجموعة أدوات التحليل الاقتصادي المعروفة والمألوفة في نظرية السعر، وهي أدوات اتسمت بقبول عام في كافة مكونات نظرية التجارة الخارجية (حاتم، 2005، صفحة 46).

رغم تعدد مراحل الإطار العام لنظرية التكامل الاقتصادي، إلا أن درجة "الاتحاد الاقتصادي" قد استهوت المنظرين النيوكلاسيك المهتمين بالجوانب التحليلية لهذه النظرية، على اعتبار أن هذه الصورة التكاملية تنطوي على الكثير من مظاهر البساطة والوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبرز آثارها الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، آخذين في الاعتبار أنه يمكن تعميم النتائج التي تتوصل إليها هذه النظرية على باقي درجات التكامل الاقتصادي.

أ. الآثار الستاتيكية (نظرية الاتحاد الجمركي) :

تعرف نظرية الاتحاد الجمركي "بأنها ذلك الفرع من نظرية التعريفة الجمركية الذي يعالج أثر التغييرات في القيود التجارية المنطوية على تمييز على المستوى الجغرافي " (الإمام، 2006، صفحة 71). ومنه يمكن القول أنها النظرية تقدم الإطار المناسب لتحليل ودراسة أي نظام تجاري تمييزي مع تقييم آثاره الاقتصادية على باقي دول العالم.

وقد اهتمت النظرية بمقارنة التحرير الإقليمي بالتحرير الشامل للتجارة، فركزت على الجانب الاستاتيكي المقارن، أي المقارنة بين وضعين: مع التحرير وبدونه، ويستخدم في المقارنة معيار الرفاهية العالمية، الراجعة إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وما يعنيه من خفض للتكاليف والأسعار، بما يرفع فائض المستهلك، وما يصحب ذلك من إمكان زيادة حجم الاستهلاك، ويذهب الفكر الكلاسيكي إلى أن هذا المعيار يبلغ أقصاه إذا كانت الحرية شاملة، ومن ثم فإن التحليل يسعى لمعرفة مدى قدرة الترتيبات الإقليمية على تحقيقه بالقياس إلى هذه الرفاهة القصوى.

وكان الرأي السائد عند الاقتصاديون الكلاسيك أنه طالما أن الاتحاد يمثل خطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية، فإنه يعود بالنفع على أعضاءه، ومن ثم يكون ذا نفع لرخاء العالم أجمع، أن فاينر قرر أنه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الاتحاد الجمركي يعتبر أمار مفيدا وأوضح أن هذا الاستنتاج ليس صحيحا بالضرورة.

يعتبر فاينر Jacob Viner هو رائد نظرية الاتحاد الجمركي من خلال دراسته التي ظهرت عام 1950 في كتابه The customs union issue، الذي تناول فيه بالبحث والدراسة آثار إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد الدولية، وعلى عكس الاعتقاد السائد في تلك الفترة والذي يرى أن إقامة الاتحاد الجمركي يعتبر خطوة على طريق حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الرفاهية، فقد رأى فاينر أن إقامة الاتحاد الجمركي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أو تدهور عملية تخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك، فإنه رأى أن الاتحاد الجمركي يمكن أن يؤدي إلى خلق التجارة أو تحويل التجارة (Viner, 1961, p. 44).

ويقصد بخلق التجارة تحول استهلاك من مصدر مرتفع التكلفة نسبيا سواء محليا أو مستوردا من الخارج إلى دولة عضو في الاتحاد تمثل مصدرا منخفض التكلفة نسبيا، وبالتالي فإن خلق التجارة يعمل على زيادة الرفاهة الاقتصادية لكل من الدول الأعضاء والعالم ككل، حيث يمثل خطوة في اتجاه التخصص وفقا للمزايا النسبية، وينقسم خلق التجارة إلى أثرين:

– أثر الإنتاج: وهو الوفر في التكلفة الحقيقية للسلع التي كانت تنتج محليا بتكلفة مرتفعة نسبيا، والناتج عن انخفاض أو إلغاء الإنتاج المحلي منها وإحلاله بالواردات الأقل تكلفة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

– أثر الاستهلاك: وهو الأثر الذي أغفله قانون فاينر للاتحادات الجمركية، حيث يعبر هذا الأثر عن الإسهام النظري والتحليلي للاقتصادي ميد J. E. Meade في بناء النموذج الأساسي للاتحاد الجمركي (Mead, 1955, p. 34)،وهو أول من أشار إلى هذا التمييز وقد أطلق على أثر الاستهلاك أثر التوسع، وهو الزيادة في الاستهلاك من السلع التي أصبحت تستورد من الدولة الشريك في الاتحاد المنخفضة التكلفة نسبيا والبديلة للسلع المحلية أو المستوردة مرتفعة التكلفة نسبيا.

ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، يصبح في إمكان إحداها استيراد منتج معين من دولة أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا، ونتيجة لذلك يحدث أثران: الأوّل خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص، والثاني هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت، هذا الاثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو اثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمين نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد. (ابراهيم، 2006، صفحة 83)

أما تحويل التجارة، فيقصد به تحويل الواردات من دولة غير عضو في الاتحاد منخفضة التكلفة نسبيا إلى دولة عضو ذات تكلفة أعلى وذلك بفعل التحيز الجمركي ضد الدول غير الأعضاء، ويؤثر ذلك بالسلب على الرفاهة الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء والعالم.

ويعني هذا الأثر أنه وقبل قيام الاتحاد تقوم كل دولة عضو باستكمال احتياجاتها عن طريق الاستيراد، وذلك من الدول ذات أقل تكلفة، وهي قد تكون من غير أعضاء الاتحاد، هذه الواردات تصل إلى المستهلكين بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وتمثل الرسوم المحصلة إيرادات للدولة، أي أن قيمة السلع المستهلكة تحتوي على جزء يذهب كعملات أجنبية إلى الخارج، بينما الباقي هو تحويل داخلي بين الأفراد والحكومة، فإذا حدث نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية البينية أن أمكن لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد أن يصدروا نفس السلعة إلى تلك الدول، فإن ما سيدفع فيها من عملات أجنبية يكون أكبر مما كان يدفع إلى المنتجين الخارجيين، وإلا لتحقق التصدير من تلك الدول قبل إزالة الرسوم، والذي يدفع إلى تحول الاستيراد إليهم هو أن المستهلكين يحصلون عليها بسعر أقل من سعر المنتج الخارجي مضاف إليه الرسوم، غير أن هذا يتم مقابل دفع مبلغ أكبر من النقد الأجنبي للحصول على السلعة، وهو ما يمثل خسارة على الدولة المستوردة إذ تضطر إلى تصدير قدر أكبر من منتجاتها للحصول على نفس الكميات، وفي الوقت نفسه تفقد الحكومة جانبا من إيراداتها من الرسوم الجمركية، فتحتاج إلى البحث عن بديل له، من ناحية أخرى يكون المنتج الخارجي الأكثر كفاءة قد فقد جزءا من أسواقه حل محله فيه منتجون أعلى تكلفة، الأمر الذي يعني إنقاصا لكفاءة استخدام الموارد على المستوى العالمي،ويتوقف الأثر النهائي للاتحاد الجمركي على الفارق بين الأثرين (ابراهيم، 2006، صفحة 84).

والواقع أن الأثر الصافي لإقامة التكتل الاقتصادي يتوقف على عدة عوامل، تؤثر في أحد الأثرين أو كليهما، وهذه الاعتبارات تحدد ما يعرف بالآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي، وهي: (نظير، 2005، صفحة 27)

– اتساع المنطقة الاقتصادية للاتحاد الجمركي بمعنى زيادة عدد الدول المشتركة فيها وكبر حجمها وارتفاع كفاءتها الإنتاجية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالات وجود مصادر أكثر كفاءة للانتاج بها وبالتالي وجود فرص أكبر لحدوث خلق التجارة.

– انخفاض الحواجز التجارية في الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد الجمركي حيث يخفض ذلك من احتمالات حدوث تحويل التجارة ويحد من الخسارة في الإيراد الجمركي.

– انخفاض تكاليف النقل والمواصلات فيما بين الدول الراغبة في التكتل حيث أن ارتفاع هذه التكاليف بشكل عائق في وجه مزيد من التخصص والتبادل التجاري.

– يكون أثر تحويل التجارة المترتب على الاتحاد الجمركي أقل كلما كانت نسبة اعتماد أعضائه على التجارة الخارجية مع العالم الخارجي بالنسبة للناتج القومي قبل التكامل ضئيلة، وذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يعني حصول الدول على معظم احتياجاتها مع العالم الخارجي وبالتالي مع قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول تزداد فرصة تحول الاستيراد من خارج التكتل إلى داخله أي من المصادر الأكثر كفاءة إلى الأقل كفاءة وبالتالي احتمال تحقيق أثر تحويل التجارة أكبر.

– أن تكون الزيادة في واردات الدولة من شركائها في الاتحاد الجمركي أكبر من الانخفاض في وارداتها من باقي دول العالم عقب تكوين الاتحاد.

– قيام الاتحاد الجمركي بين الشركاء التجاريين الطبيعيين أي بين دول تتمتع بعلاقات تجارية متبادلة كثيفة قبل الاتحاد مقارنة بعلاقاتها بباقي دول العالم.

– إنشاء آلية لتوزيع الإيراد الجمركي على الدول الأعضاء في حالة التكتل في شكل الاتحاد الجمركي فغياب هذه الآلية قد يؤدي إلى توزيع غير عادل لهذه الإيرادات مما قد يؤدي غلى نزاعات داخلية بين الدول الأعضاء إلى الحد الذي قد يؤثر على نجاح التكتل.

ب. الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي :

تبين فيما سبق ذكره الأثر الستاتيكي للاتحاد الجمركي على الرفاهة الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد، نتيجة اتساع نطاق التبادل التجاري فيما بينهم، ويلاحظ بأن التحليل المتقدم وهو امتداد للتحليل التقليدي في التخصص والتجارة الدوليتين يبدأ بافتراض قدر معين من الموارد الاقتصادية لينتهي ببيان أثر قيام الاتحاد الجمركي على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، حيث أن هذه الآثار تعتبر ذات طبيعة ساكنة، حيث أنها لا تتضمن أي تغيير جوهري في ظروف العرض والطلب، كذلك هي آثار تتحقق مرة واحدة لذلك توصف بأنها إستاتيكية.

إن هذا التحليل الستاتيكي يغفل في الحقيقة الجانب الآخر للتكامل، والذي يتعلق بآثاره في المدى البعيد ليس على كيفية الحصول على أكبر ناتج ممكن وأكبر إشباع ممكن من القدر الحالي من الموارد الاقتصادية، ولكن على كيفية زيادة هذا القدر المحدود من الموارد كمًّا وكيفًا عبر الزمن، والتي أطلق عليها عوامل إعادة الهيكلة والتي تتضمن تغيرات في جانب العرض بحيث تحقق زيادة أو إضافة للإنتاج ليس فقط في مرة واحدة بل تستمر عبر الزمن.

وتمثل الآثار الديناميكية الآثار المختلفة التي تترتب على الدخول في الاتحاد الجمركي والتي تمكن من رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من وفورات النطاق وأثر زيادة حدة المنافسة وزيادة النفقات الاستثمارية وتحسين معدل التبادل الدولي للتكتل ككل، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول، وسنبين هنا باختصار أثر تلك العوامل على زيادة القدرة الإنتاجية.

- **تحقيق وفورات النطاق "اقتصاديات الحجم":**

حيث ساعد الاتحاد الجمركي على الاستفادة من وفورات النطاق، فبإقامة الاتحاد الجمركي يتم خلق سوق واحدة واسعة بين الدول الأعضاء مما يمكن من تبني مستويات للإنتاج لم تكن ممكنة في ظل اقتصار المبيعات على الأسواق المحلية الفردية لكل دولة، فمن المعروف أن إنتاج كثير من السلع الصناعية لا يتم بأقل تكلفة ممكنة إلا إذا كان حجم السوق من الاتساع بحيث يسمح بامتصاص إنتاج الحجم

الأمثل للوحدة الإنتاجية، فإذا لم يصل حجم السوق للاتساع المطلوب فإن الإقدام على إنتاج السلعة يعني إقامة الوحدة الإنتاجية ذات الحجم الأمثل دون استخدامها لكامل طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوحدة من الإنتاج (الله، 2002، صفحة 149).

وتشير الحقائق إلى أن هناك ارتباطا طرديا بين اتساع السوق وارتفاع الإنتاجية، ولذلك فإن الدول النامية، التي تشكو عادة من صغر أسواقها تسعى إلى التكامل للاستفادة من هذا الأثر الحركي لعملية التكامل على النشاط الاقتصادي والنمو وبشكل أخص بالنسبة لإنتاجها الصناعي الذي كثيرا ما يكون مستواه متدنيا بسبب عدم وجود الطلب الكافي عليه وبالتالي إبطاء وتائر نمو هذا القطاع الحساس في الاقتصاديات النامية، فصغر حجم السوق قد يمنع الوحدات الإنتاجية من إمكانية الحصول على معدات وتجهيزات جديدة وتحسين أساليب التنظيم والإدارة لزيادة الإنتاجية والتقليل من تكاليف وأعباء الإنتاج، وبزيادة حجم السوق يزيد الطلب وبتنوع فيزيد الإنتاج وتتطور وسائل تحقيقه بل قد يؤدي ذلك غلى فتح المجال أمام الإنتاج الكبير والتخصص في صناعات معنية (شمام، 1997، صفحة 57)

ويترتب على تحقيق وفورات النطاق بسبب إقامة الاتحاد الجمركي ما أطلق عليه الاقتصاديون أثر إخماد التجارة، ويقصد به تحويل الاستيراد من مصدر منخفض التكلفة الحقيقية إلى الإنتاج المحلي الذي كان يمثل مصدرا مرتفع التكلفة، ولكن بسبب تحقيق وفورات النطاق المترتبة على إقامة الاتحاد الجمركي فهو يتحول إلى مصدر ذي تكلفة حقيقة أقل أي التحول إلى مصدر كفء اقتصاديا (نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية و الواقع، 2005، صفحة 11).

- **تعزيز المنافسة (زيادة حدة المنافسة):**

إن إقامة الاتحاد الجمركي وإلغاء الحواجز التجارية، يؤدي إلى زيادة درجة المنافسة التي يواجهها المنتجون المحلّيون من منتجي الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد، حيث أن انتماء المنتجين إلى أكثر من دولة يدفع الى احتدام المنافسة عنها في حالة انتمائهم إلى نفس الدولة، كما يقلل من الموافقة على الإجراءات التي تحمي المنتجين الأقل كفاءة، وفي نفس الوقت فإن كبر حجم المنشأة يمكنها من الإنفاق على البحث والتطوير لاكتساب حصة أكبر من السوق الذي يتيحه الاتحاد الجمركي، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من ديناميكية إقتصادات الأعضاء (الإمام، 2006، صفحة 90)

وفي هذا الخصوص، فإنه يمكن الإشارة إلى العوامل التي يستطيع الاتحاد الجمركي من خلالها زيادة حدة المنافسة وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية وهي (نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية و الواقع، 2005، صفحة 48):

– توسيع نطاق السوق، وهي ما يهيئ الظروف لبقاء الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة، وإزاحة الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة من نطاق النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

– كسر حلقات الدوائر الاحتكارية المطلقة التي يعاني منها القطاع الصناعي، وتحويلها على الأقل إلى شكل احتكار القلة، أو صورة المنافسة الاحتكارية كأشكال تنظيمية للأسواق الإنتاجية والاستهلاكية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وكلما زاد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد ساهم ذلك في انكسار قوة الاحتكارات القومية التي كانت تسيطر على السوق القومي لكل دولة عضو قبل تكوين الاتحاد الجمركي.

– تؤدي زيادة حدة المنافسة داخل المنطقة التكاملية إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها الدول الأعضاء للوحدات الإنتاجية المتعثرة، من أجل تجنب إعاقة التقدم الاقتصادي في المستقبل، من خلال انتهاج الدول الأعضاء سياسات إقليمية مختلفة عما كانت تتبعه من قبل من أساليب وطنية لدعم منتجاتها.

- **زيادة التشابك الاقتصادي:**

نتيجة تحقيق وفورات النطاق والتي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات أخرى داخل المنطقة التكاملية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة البيئية من خلال التوسع في التجارة بين المؤسسات، وهي الظاهرة الآخذة في التوسع عالميا في ظل تدويل الإنتاج.

- **تحسن معدلات التبادل الدولي للتكتل:**

إن الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي أي أثر تحويل التجارة قد يعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية للتكتل ككل من خلال تأثيره الموجب على معدل التبادل الدولي، وذلك لأنه يؤدي إلى تخفيض طلب الدول الأعضاء على الواردات من العالم الخارجي وتخفيض عرضها للصادرات، مما يؤدي غلى تخفيض أسعار الواردات وزيادة أسعار الصادرات وبالتالي تحسين معدل التبادل الدولي، وهو ما يوضح أن تحويل التجارة قد يكون له أثر موجب على الرفاهة بالنسبة للتكتل ككل أي أن التكتل المحول للتجارة لا يسيء بالضرورة لرفاهة التكتل ككل، وذلك إذا كان التكتل يضم دولا كبيرة الحجم مما يجعل لها قوة سوقية أكبر (نظير، 2005، صفحة 27).

- **جذب الاستثمار:**

يؤدي إنشاء تكتل اقتصادي إلى خلق مناخ أفضل للاستثمار المحلي للاستفادة من اتساع السوق، ويؤدي التجاوز الجغرافي إلى قيام صناعات في المناطق الحدودية تستفيد من وفورات النقل للتصدير عبر الحدود، من جهة أخرى يرتفع معدل الاستثمار نتيجة ارتفاع الناتج وبالتالي معدلات الادخار، مع إقدام المدخرات المحلية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتوفر بسبب الاتحاد، كما أن الاستثمار الأجنبي يجد فرصة مناسبة للنفاذ إلى السوق التي يتيحها التكتل من خلال التوطن في أحد أعضاءه، خاصة إذا كان يخشى أن يؤدي التكتل إلى صعوبة في النفاذ إلى الأسواق من خلال التجارة، ولكن يلاحظ أنه إذا تفاوتت عوامل جذب رأس المال الأجنبي، فسيميل إلى التركز في بعض الدول الأعضاء على حساب غيرها، وقد كان هذا واحد من أهم المشاكل التي تواجه تكامل الدول النامية (الإمام، 2006، صفحة 90).

3. مسيرة التكامل لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC):

ظهرت التجمعات الإقليمية الإفريقية في منتصف السبعينات، كان هدفها دعم اقتصاديات الدول الأعضاء في تلك التكتلات من جهة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية الإفريقية الشاملة من جهة أخرى، حيث تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة هي الوحدات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي أنشأت بموجب معاهدة أبوجا عام 1991، وأقر ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة إتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية وتعزيز التعاون بين هذه التجمعات لتحقيق إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية.

1.3. نشأة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) وأهدافها.

اجتمع وزراء كل من تنزانيا وموزمبيق وأنجولا وزامبيا وسوازيلاند وزمبابوي وبوتسوانا وليستو وملاوي، بأوروشا بتنزانيا في جويلية 1979، وعاودت هذه الدول الاجتماع في لوساكا بزامبيا في الأول من أفريل 1980، وقد أكدتا قمتا أوروشا ولوساكا على الاستقلال الاقتصادي لدول المنطقة عن الهيمنة الاقتصادية لدولة جنوب إفريقيا (عصموني، 2015، صفحة 85)، وذلك بغرض عزل النظام العنصري والضغط عليه، وتقليلا من اعتماد دول الجنوب الإفريقي على اقتصاد دولة جنوب إفريقيا، والتي عرفت بدول المجابهة . (NAKANA, october 2009, p. 398)

عرفت هذه المنظمة بمؤتمر تنسيق التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADCC) هدفها تخفيف تبعية دول المنطقة لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وذلك عن طريق تنسيق التنمية بين دول الجنوب الإفريقي الأعضاء، وتنفيذ برامج ومشروعات تعود بالنفع على دول المنطقة،

وركز إعلان لوساكا على الإنتاج من أجل ضمان تنمية متساوية في الإقليم كافة، وتعبئة الموارد لتعزيز السياسات المشتركة بين الدول والإقليم.(MUYENGWA, 2014, p. 24)

ووضعت الدول الأعضاء إطار للتنسيق، عن طريق قيامها بتجميع قدراتها بما يمكنها من مواجهة مشاكل التنمية ذات الطبيعة المشتركة، حيث توصل التجمع إلى 13 برنامجا تشمل أكثر من 500 مشروع، تقارب كلفتها الكلية 6 مليار دولار (عصموني، 2015، صفحة 85) ، لكن عدم قدرة التجمع على تعبئة الموارد المحلية بالقدر المناسب زاد من الحاجة لموارد خارجية، غير أن اعتماد هذه المجموعة على الدعم الخارجي بصورة أساسية (رأس المال الأوروبي والأمريكي)، يجعل المصالح الخارجية تؤثر على المشاريع والاستراتيجية (ADERULA, May 2-4, 2004, p. 14).

إن التحولات الإقليمية التي حدثت في جنوب القارة الإفريقية خاصة فيما يتعلق بتحول جمهورية جنوب إفريقيا عن الحكم العنصري وبعد تراجع المخاوف من هيمنة النظام العنصري لجنوب إفريقيا على دول الجوار، إرتأت دول المواجهة إعادة هيكلة التجمع وإدخال تعديلات جوهرية على أهداف ومبادئ التجمع تتجاوز في مداها التكاملي وأهدافها سنة 1980، وقد تم بالفعل تحويل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي (SADCC) إلى جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC) (عطية، ماي 2013، صفحة 413).

أ. نشأة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC):

بعد أن حصلت معظم دول الجنوب الإفريقي على الاستقلال السياسي، وبعد إنتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ودخول العالم في مرحلة بناء التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية، قررت مجموعة SADCC التحول من الترتيب الغير الرسمي الذي يقوم على التنسيق إلى كيان قانوني ملزم للأعضاء، حيث أدركت الهيئة الإقليمية أن التكامل الإقليمي هو بوابة التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وقع رؤساء دول مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي في وندهوك (ناميبيا) في 17 أوت 1992 معاهدة إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي SADC (سادك)، من أجل إقامة روابط اقتصادية كوسيلة لخلق تكامل إقليمي حقيقي وعادل، ورغبة الجماعة في تعبئة الموارد للمساعدة في تعزيز تنفيذ السياسات الوطنية والمشتركة بين الدول والإقليم.

وأشارت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى نهجها في التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمشروع أو التنسيق القطاعي على أنه تعاون وظيفي ويشار إليه أيضا بالتكامل الوظيفي أو التكامل من خلال نهج التعاون في المشروع (M.C.LEE, 1999, p. 35).

استلزمت استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي سادك التنسيق الإقليمي لتطوير القطاعات حيث تم منح كل دولة عضو مسؤولية تنسيق وتنمية قطاع فرعي واحد على الأقل، ففيما تختص زيمبابوي بمسؤولية قطاع الأمن الغذائي بالتجمع، تضطلع أنجولا بمسؤولية مشروعات الطاقة، في حين تهتم سوازيلاند (إسواتيني) في تدريب القوى العاملة، وتتركز مهمة بوتسوانا بمهمة الأبحاث الخاصة بالقضاء على أمراض الحيوان، أما ليسوتو فتهتم بأبحاث التربة وعهدت إلى تنزانيا مهمة التنمية الصناعية في حين تختص مالاوي بمجال تنمية الثروة السمكية والغابات ويقتصر دور ناميبيا على مجال التعدين وموزمبيق على مجال النقل والمواصلات لما لها من موقع استراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي (مؤلف، نوفمبر 2013، صفحة 2).

ب. أهداف جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC):

انطلاقا من القيم والمبادئ المشتركة الموجودة بين شعوب الجنوب الإفريقي، وسعيا منها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة حددت معاهدة سادك (SADC) في المادة الخامسة أهم أهداف جماعة التنمية للجنوب الإفريقي في (SADC treaty, art5(1), p5., 1993):

– تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز مستوى ونوع حياة شعوب الجنوب الإفريقي، ودعم المتضررين التكامل الإقليمي.

– اشراك القيم السياسية والأنظمة والمؤسسات المشتركة.

– تعزيز السلم والأمان والدفاع عنهما.

– تعزيز التنمية الذاتية المستدامة على أساس الاعتماد الذاتي الجماعي والاتكال المتبادل للدول الأعضاء.

– تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج القومية والإقليمية.

– تعزيز العمالة المنتجة وتوسيعها واستغلال موارد الإقليم.

– تحقيق الاستقلال المستدام للمواد الطبيعية والحماية الفعالة للبيئة.

– تقوية الارتباطات والصلات التاريخية والاجتماعية والثقافية الطويلة بين شعوب الإقليم وترسيخها.

وقد سمحت معاهدة سادك في المادة السابعة لدخول أعضاء جدد على أن يتم القبول بالإجماع من طرف الدول المؤسسة هي أنغولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي وهي دول مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي SADCC إضافة إلى ناميبيا التي انظمت إليه في سنة 1990، ثم انظمت جنوب إفريقيا في 29 أوت 1994 بعد زوال حكمها العنصري، ثم موريشيوس 1995، ثم جمهورية الكونغو الديموقراطية 1997، في حين انضمت السيشل 1997 وقد علقت عضوية مدغشقر في 2009 مع انضمامها في 2005 (GAULIER, 2002, p. 10) .

2.3. منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC):

إن اعتماد جماعة التنمية للجنوب الإفريقي على التعاون الإقليمي ونهجها في تنسيق المشاريع الإقليمية من أجل تحقيق التحول الهيكلي الإقليمي حيث كان الهدف تغيير الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء الخاضعة للتبعية، فقد حقق نجاحا محدودا فيما يتعلق بتعزيز الإنتاج، وهذا ما دفع الجماعة إلى التفكير في تبني استراتيجية جديدة تجعل التجارة البينية الإقليمية هدفا مستقبليا لها من خلال تكامل السوق (M.C.LEE, 1999, p. 36).

أ. اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة لسادك (SADC):

في عام 1996 تم إعداد بروتوكول تحرير التجارة بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تم القيام بالعديد من الأعمال المتعلقة بتحديد جداول تخفيض التعريفة الجمركية، قواعد منشأ السلع والخدمات، وإزالة الحواجز غير الجمركية وآليات تسوية المنازعات، وقد وقع 11 عضو من جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك في 7 أوت 2000 على اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2000 ، بموجب الاتفاق ستقوم الدول الأعضاء بالتخلص التدريجي من الرسوم الجمركية على جميع المنتجات غير حساسة أي على 85% من التجارة البينية قبل سنة 2008 ، وتحرير التجارة بالكامل بحلول عام 2012، تم استبعاد عدد قليل من القطاعات والمنتجات من التحرير المعادن النفيسة والسلع الاستراتيجية مثل الذهب والفضة والبلاتين وغيرها. (MUYENGWA, 2014, p. 26) .

كجزء من الاتفاق سيتم إعطاء الأربع دول الأفقر في سادك موزمبيق وتنزانيا وملاوي وزيمبابوي تفضيلات تجارية خاصة بالملابس والمنسوجات للسنوات الخمس الأولى من البروتوكول، في حين لم توقع كل من أنغولا والكونغو والسيشل على اتفاق التجارة الحرة (GAULIER, 2002, p. 12) .

ركزت جماعة التنمية للجنوب الإفريقي على استقرار الاقتصاد الكلي والتقارب بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق إنشاء سوق مشتركة على المدى المتوسط، وفي هذا الصدد ، أعلنت جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) في مارس 2004 عن رغبتها في إنشاء

اتحاد جمركي وتنفيذ التعريفة الخارجية المشتركة الموحدة في 2010، وتحقيق السوق المشتركة بحلول عام 2012، وإنشاء بنك مركزي لمجموعة التنمية للجنوب الإفريقي للتحضير لعملة موحدة للمجموعة بحلول عام 2016 (GAULIER, 2002, p. 13)

ب. أهداف إقامة منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الافريقي(SADC):

تهدف الجماعة الاقتصادية من خلال هذه الاتفاقية الجديدة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلالية و توسيع وتعميق التعاون بين الدول الاعضاء و الوصول الى : (M.C.LEE, 1999, p. 35)

- حشد وتعزيز حركية أكبر لرأس المال الاستثماري داخل المنطقة.
- إنشاء سوق إقليمي واحد أكثر حرية لانتقال السلع والخدمات .
- الإزالة التدريجية للحواجز التي تحول دون حرية تنقل الأشخاص داخل شبه القارة الهندية.
- الاتفاق في كل دولة على أساس متبادل للمعاملة الممنوحة للمواطنين ومواطني SADC معاملة عادلة.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، أكدت المنظمة على إنه يجب معالجة القيود الرئيسية بما في ذلك :

- مختلف الحواجز غير الجمركية البيروقراطية والتنظيمية والإدارية على حركة البضائع والخدمات والأشخاص في المنطقة .
- عدم قابلية العملات للتحويل والمشاكل الأخرى المتعلقة بالدفع.
- عدم كفاية البنية التحتية المادية والاقتصادية في عدد من المجالات.

على الرغم من أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتوخى في المستقبل إنشاء سوق إقليمية واحدة ، يظل التعاون الوظيفي و التعاون القطاعي جزءًا أساسيًا من استراتيجية المنظمة.

4. أثر تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك على التجارة البينية باستخدام منهج (قبل وبعد) :

تتمثل عملية تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) وزيادة حجمها أهم ما استهدفته الاتفاقية لما للتجارة من دور فعال في دفع عملية النمو والتنمية والرواج الاقتصادي، خاصة وأن عملية خلق التجارة وتحويل التجارة من أهم النتائج، المستهدفة لقيام التكتلات الاقتصادية عموما.

عند إنشاء تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) عام 1992، أعلنت الجماعة إلى نهجها التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمشروع أو التنسيق القطاعي وفق ما يعرف بالتكامل الإنمائي، ومع دخول الجماعة إلى القرن الواحد والعشرين و لمواجهة مختلف التحديات وجب عليها وضع استراتيجية إقليمية التي ستعزز التنمية والتعاون والتكامل الإقليمي، وهو ما دفع الأعضاء لتوقيع بروتوكول تحرير التجارة من أجل بلوغ منطقة التجارة الحرة عام 2008.

1.4. أثر انشاء تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC 1992) على التجارة البينية في الفترة (1980-1999):

عند إنشاء تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) عام 1992، أعلنت الجماعة إلى نهجها التعاون الإقليمي أو التنسيق القطاعي وفق ما يعرف بالمشروعات المشتركة، ومن خلال هذا القسم سوف يتم تحليل وتقييم الأثر على التوسع في التجارة البينية في سادك على ضوء الفوائد المحتملة من إنشاء هذا التكتل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول1. تطور نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة قبل و بعد قيام تكتل سادك (1980-1999)

السنوات	1980	1985	1990	1995	1999
نسبة التجارة البينية (صادرات) إلى إجمالي الصادرات	0.9	3.4	3.1	9.9	10.0
نسبة التجارة البينية (واردات) إلى إجمالي الواردات	1.6	4.7	5.1	9.9	10.2

source : Sophie chauvin and Guillaume Gaulier, Regiol trade integration in Sauthern Affrica, centre d'études prospectives et d'information internationale, working paper N° 2002-12 octobre, p45.

يظهر من الجدول أن نصيب الصادرات البينية من إجمالي صادرات دول جماعة التنمية للجنوب الإفريقي في عام 1980 حوالي 0.9%، لم تتجاوز هذه النسبة خلال 10 سنوات اللاحقة سنة 1990 نسبة 3.1%، أما خلال 10 سنوات بعد سنة 1990 كان الزيادة معتبرة حيث ارتفعت نسبة الصادرات البينية إلى 10% في عام 1999، وهي الفترة التي تم فيها إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك (1992). أما فيما يخص الواردات، كانت النسبة لا تتجاوز 1.6% سنة 1980، لتصل سنة 1990 إلى 5.1%، لترتفع هذه النسبة إلى 10.2 سنة 1999، وهي الفترة التي تم فيها إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك سنة 1992.

وللوقوف أكثر على أثر قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك على التجارة البينية لدول المنطقة ، يجب مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من التجارة البينية و إجمالي التجارة في المنطقة قبل وبعد تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك.

جدول2. نسب واجمالي التجارة البينية قبل وبعد قيام تكتل سادك

	التجارة البينية		إجمالي التجارة	
	نسبة من إجمالي الواردات %	متوسط معدل التغير السنوي %	معدل التغير السنوي في الصادرات %	معدل التغير السنوي في الواردات %
قبل تكتل سادك 1995-1991	7.6	34.6	0.8	9.7
بعد تكتل سادك 2000-1996	9.7	1.7	06	0.1
بعد تكتل سادك 2003-2001	10.4	8.0	14.4	11.2

Source :Padamja khandelwal, comisa and SADC : Prospects and challenge for regional treiesdiny integration, IMF Working paper Décembre 2004, p18.

يؤكد الجدول. 2 أن متوسط التجارة البينية نسبة من إجمالي الواردات لدول سادك خلال الفترة (1991-1995) بلغ 7.6% وارتفعت هذه النسبة في الفترة (1996-2000) بعد قيام تكتل السادك حتى وصلت خلال الفترة (2001-2003) إلى 10.4%.

ويتضح كذلك من الجدول أن النمو السنوي في التجارة البينية في الفترة (1991-1995) هو أعلى بكثير من النمو السنوي في إجمالي واردات المنطقة والتي نمت بمعدل 9.7% هذا التوسع في الصادرات البينية يرجع ذلك أساسا إلى التكامل بين دول الجنوب الإفريقي (سادك) ورفع العقوبات على جنوب إفريقيا بعد إلغاء الفصل العنصري في البلاد.

خلال أواخر التسعينات ظل إجمالي الواردات مستقرة بينما التجارة البينية نمت بمعدل هامشي يقارب 2%، وفي السنوات الأخيرة (2000-2003) يبدو أن إجمالي التجارة والتجارة البينية في المنطقة قد خرجت من حالة الركود التي سادت في أواخر التسعينات.

ويبدو أن الواردات داخل المنطقة تنمو بوتيرة سنوية أبطأ من إجمالي الواردات للسادك، من الواضح أن هذه الاتجاهات لا تدعم فرضية تحويل التجارة، أما فيما يخص موضوع التوسع التجاري (خلق التجارة) فإن النمو في إجمالي الصادرات على مدى السنوات الأخيرة (2001-2003) مشجعة ويمكن اعتباره دليل على تنوع الصادرات في المنطقة، ومع ذلك لا يمكن الجزم ما إذا كان النمو في الصادرات في سادك يعود إلى وفورات الحجم أو التأثير التنافسي.

2.4. أثر قيام منطقة التجارة الحرة لسادك (SADC 2000) على التجارة البينية في الفترة (2000-2018) :

دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2000,حيث تقوم الدول الأعضاء بالتخلص التدريجي من الرسوم الجمركية على جميع المنتجات غير الحساسة ,لتكون الانطلاقة الحقيقة لمنطقة التجارة الحرة عام 2008 ,فما هو أثر إطلاق هذه المنطقة على التجارة البينية للدول اللأعضاء؟.

أ. المرحلة الأولى من 2000 إلى 2008 :

وهي المرحلة التي تبدأ فيها عملية التحرير التدريجي للتجارة في الإقليم ,قبل الوصول للتطبيق الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة في سنة 2008 ,و ذلك من خلال التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية خلال الفترة (2000-2008).

جدول3.تطور الصادرات و الواردات البينية لسادك خلال الفترة 2000 – 2008

الوحدة: مليون دولار

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات البينية	6243	6289	7002	8115	10656	10458	14261	14921	19974
معدل النمو الصادرات	-	0.7	10.2	13.7	23.8	-1.9	26.7	4.4	25.3
الواردات البينية	7925	7975	9247	11493	14804	15736	18227	21678	26696
معدل النمو الواردات	-	0.6	13.7	19.5	22.4	5.9	13.7	15.9	18.8

Source : SADC, Statistics Year Book, 2013 (WWW.SADC.INT)

من خلال الجدول اعلاه, يتضح ان حجم الصادرات البينية في تزايد حيث ارتفع من 6243 مليون دولار سنة 2000 ليصل الى 19974 مليون دولار في سنة 2008, و قد سجل اكبر معدل نمو سنوي في الصادرات البينية في عامي 2006 و 2008 حيث كان معدل النمو السنوي يساوي 26.7% و 25.3 % على التوالي , و ذلك يرجع الى رغبة الدول الاعضاء في تحرير التجارة و الالتزام ببروتوكول الوصول إلى منطقة التجارة الحرة التي يجب أن تستكمل فيها عملية تخفيض الرسوم الجمركية حتى إلغائها تماما في سنة 2008.

كما يلاحظ أن الواردات البينية في تزايد مستمر حيث إرتفع من 7925 سنة 2000 ليصل إلى 26696 سنة 2008 و كان معدل النمو السنوي في سنة 2008 يساوي تقريبا 19 % و يرجع ذلك إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة و ضرورة تخفيض و إلغاء التعريفة الجمركية و تحرير التجارة سنة 2008 .

جدول4. تطور نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة في سادك خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التجارة البينية	14168	14264	16249	19608	25460	26194	32488	36599	46670
إجمالي التجارة	86713	89430	90548	119152	156521	186693	230544	263673	340650
نسبة التجارة البينية	16,3	15,9	17,9	16,5	16,3	14,03	14,1	13,9	13,7

source :SADC statistics year book,,2013 (www.sadc.int)

يتضح من الجدول إن حجم التجارة البينية في تزايد حيث إرتفع من 14168 مليون دولار في 2000 إلى 46670 مليون دولار سنة 2008,كما يتبين من الجدول أن إجمالي التجارة مع العالم إرتفعت هي الأخرى من 86713 مليون دولار سنة 2000 إلى 340650 مليون دولار ’ترجع هذه الزيادة سواء في التجارة البينية أو اجمالي التجارة إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة و التأثير الناتج عن تخفيض التعريفة الجمركية .

من ناحية أخرى لا يزال نصيب التجارة البينية لدول تجمع سادك إلى اجمالي التجارة محدودا و لم يتحسن و إتسم تقريبا بإستقرار فقد كان يساوي 16% سنة 2000 وسجل تقريبا 14%سنة 2008 ,و هذا راجع لحداثة عهد منطقة التجارة الحرة و عدم إستكمال جميع الإجراءات المتعلقة ببروتكول تحرير التجارة للدول الأعضاء في سادك .

ب. المرحلة الثانية: قيام منطقة التجارة الحرة لسادك 2008 و أثرها على التجارة البينية في الفترة (2009– 2018):

أحرزت جماعة التنمية للجنوب الإفريقي تقدما كبيرا في بناء منطقة التجارة الحرة في سنة 2008 ، إلا أنها سجلت بعض النقائص بسبب الصعوبات التي واجهتها على رأسها التأخر المسجل لدى بعض الدول الأعضاء في تطبيق جميع الالتزامات و عدم دخول البعض الاخر في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، و عن تأثير قيام هذه المنطقة على التجارة البينية للدول الاعضاء في سادك نورد ما يلي :

جدول5 . تطور الصادرات و الواردات البينية لدول السادك خلال الفترة (2009–2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات البينية	25644	32775	36941	40749	41926	40623	35420	34088	35189	37626
معدل النمو السنوي	28,4	27,8	12,7	10,3	2,9	-3,2	-12 ,8	-3,7	3 ,2	6,9
الواردات البينية	29659	30852	37046	93351	41393	38881	34618	30879	31540	35601
معدل النمو السنوي	11,1	4,0	20,0	7,8	3,6	-6,0	-10,8	-10,9	2 ,1	12,9

Source :SADC ,selected economic and social indicators2019(www.sadc.int)

ويتبين من الجدول أن حجم الصادرات البينية في تزايد خلال الفترة من 2009 إلى 2013, فقد زاد حجم الصادرات البينية من 25644 مليون دولار 2009 إلى 37626 مليون دولار 2018 و كان أكبر معدل نمو سنوي في سنة 2009 قدر ب 28,4 و سنة 2010 سجل معدل نمو قدره 27,8 و هو ما يعكس أثر قيام منطقة التجارة الحرة و تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فكانت معدلات النمو كبيرة بعد عام (2008) ,و قد عرف معدل النمو تراجع خلال سنوات 2014 و 2015 و 2016 ,و هذا الإنخفاض في حجم التجارة البينية صادرات و واردات راجع الى تباطئ و إنخفاض النمو الحقيقي للتجارة العالمية خلال هذه السنوات ,و عرفت قيمة الصادرات البينية تحسن خلال 2017 و 2018 و سجلت معدلات نمو إيجابية وصلت إلى حوالي 7% سنة 2018.

ويتبين من الجدول كذلك أن حجم الواردات البينية زاد من 29659 مليون دولار سنة 2009 ليصل إلى 35601 مليون دولار عام (2018)، ويلاحظ أن معدلات النمو خلال الفترة (2009 حتى 2013) كانت سريعة حيث سجلت أعلى نسبة في 2011 بواقع 20% وهذا راجع لاستكمال تنفيذ بروتوكول تحرير التجارة بين دول سادك.

ويلاحظ من الجدول أن معدلات النمو خلال الفترة (2014–2016) عرفت تراجعا وبالتالي انخفاض في حجم الواردات البينية وهذا راجع لتباطئ وانخفاض النمو الحقيقي للتجارة العالمية، ثم تحسنت قيمة الواردات خلال السنوات الأخيرة 2017 و2018 وسجلت معدلات نمو إيجابية وصلت إلى حوالي 12.5% خلال عام 2018.

وفيما يخص تأثير قيام منطقة التجارة الحرة لسادك (SADC) على التوزيع النسبي لتجارة السادك البينية وإجمالي تجارتها مع العالم، نورد الجدول الموالي:

جدول6.تطور نسبة الصادرات والواردات البينية إلى إجمالي الصادرات والواردات في سادك خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي صادرات	139645	184713	223668	219477	217611	206066	162767	152497	173933	191415
نسبة الصادرات البينية	18.4	17.7	16.5	18.6	19.3	19.7	21.8	22.4	20.2	19.7
إجمالي الواردات	149504	156095	193214	214849	220485	219213	179289	152183	163761	184756
نسبة الواردات البينية	19.8	19.8	19.2	18.6	18.8	17.1	19.3	20.3	19.3	19.3

Source : SADC, selected economie and social indication, 2019. (www.sadc.in)

يتبين من الجدول أن إجمالي التجارة في الصادرات لسادك (SADC) ارتفعت من 139645 سنة (2009) لتصل إلى 191415 سنة (2018) وكانت أكبر قيمة وصلت لها الصادرات لدول سادك هي 223668 مليون دولار سنة 2011، أما فيما يخص حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات لدى دول سادك فقد ارتفعت كذلك من 18.4% سنة 2009 إلى 22.4% سنة 2016 و19.7% سنة 2018، وهي على الرغم من تحسن هذه النسبة إلا أنها لا تزال منخفضة.

ويتضح من الجدول كذلك أن إجمالي واردات دول سادك (SADC) ارتفعت من 149504 مليون دولار سنة 2009 إلى 184756 مليون دولار سنة 2018، وسجلت أكبر قيمة للواردات لدول سادك سنة 2013 حيث بلغت قيمتها 220485 مليون دولار، أما فيما يخص حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات لدول سادك (SADC) فقد عرفت استقرارا على طول فترة الدراسة وبلغت أعلى نسبة لها 20.3% سنة 2016 وبلغت هذه النسبة 19.7% في عام 2018، وهي تعتبر منخفضة ومنه وجب على الدول الأعضاء في جماعة التنمية للجنوب الإفريقي أن تعمل على دعم سياسات تسهيل التبادل التجاري بين دول التكتل واستكمال تحرير التبادل التجاري والانتقال إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والوصول إلى التطبيق الكامل للتعريفة الجمركية الموحدة لبلوغ مرحلة الاتحاد الجمركي والعمل على إنشاء السوق المشتركة في أقرب الآجال.

5. الخاتمة:

تبين الدراسة بأن النهوض بالتجارة بين البلدان الأفريقية لا ينبغي أن يتم بشكل منفصل ، بل يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية عامة، تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا و بذل جهود إضافية لتعزيز الهيكل الانتاجي وبناء القدرات الإنتاجية للتجارة في افريقيا، وفي هذا الصدد تشدد الدراسة على ضرورة أن تتحول البلدان الأفريقية من نهج يركز بالأساس على إزالة الحواجز التجارية ، إلى نهج يرتكز بدرجة أكبر على التنمية ويولي إلى بناء القدرات الإنتاجية نفس القدر من الاهتمام الذي يوليه إلى إزالة الحواجز التجارية.

يعتبر تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك من أهم التكتلات في القارة الإفريقية و أقدمها ,حيث تم تأسيس (sadcc) مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي في عام 1980 ثم تحول إلى (sadc) في عام 1992 ,في هذه المرحلة رفضت الدول الأعضاء تكامل السوق كإستراتجية و بدلا من ذلك قررت التركيز على التنمية و التعاون الإقليمي أي ما يعرف ب تكامل التنمية (التكامل الإنمائي) ثم قامت سادك سنة 2000 بإطلاق إتفاقية التجارة الحرة و هي إستراتجية جديدة تهدف إلى زيادة التكامل الإقليمي و تعزيز التجارة و تدفقات الإستثمار داخل المنطقة.

من خلال تناولنا للموضوع تم التوصل الى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي.

1.5. النتائج:

ان قيام منطقة التجارة الحرة في تكتل السادك قد ساعد بالفعل في زيادة حجم التجارة البينية من خلال ما يتخذ من اجراءات تهدف إلى الغاء الرسوم الجمركية و تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء فضلا عما يترتب على قيام التكتل من اتساع حجم السوق حيث وصلت الدراسة الى:

– وإتضح من خلال الدراسة أن مستوى التبادلات التجارية لدول سادك شهدت تحسن واضح بعد قيام التكتل في 1992 ,حيث إرتفعت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة سادك من 3.1%سنة 1990 إلى 10% سنة 1999.

– كما شهدت التجارة البينية تطور واضح بعد إطلاق منطقة التجارة الحرة في عام 2008 حيث وصل معدل النمو السنوي سنة 2009 إلى 28,4% في الصادرات البينية و 11,1% في الواردات البينية ,و بلغت حصة التجارة البينية من إجمالي تجارة سادك أكثر من 20% أي ضعف ماكانت عليه سنة 1999 .

– تبين الدراسة ان معدلات نمو التجارة البينية خلال الفترة (2009–2018) عرفت تذبذب ،كما ان نسبة التجارة البينية إلى اجمالي تجارة دول سادك لم تتغير و تتطور خلال هذه الفترة بل عرفت استقرارا حيث لم تزيد هذه النسبة عن المجال 18.6 إلى 20.3، و منه يمكن أن نستنتج أن الفرص الحالية لمنطقة sadc تم إستغلالها بالفعل و ما لم تحدث تغييرات هيكلية مهمة في بلدان جماعة التنمية للجنوب الإفريقي, و ما لم تقم بتخفيض الحماية على البضائع الحساسة و تحسين البنية التحتية خاصة نقل ,فإن إمكانات التجارة البينية للمنطقة لن تتطور أكثر.

– توسيع التجارة الإقليمية يتيح للبلدان الأفريقية فرصة لمعالجة إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق القدرة التنافسية لصادراتها ، وهي صغر حجم اقتصاداتها الوطنية، وسيساعد توسيع التجارة الإقليمية بوجه خاص الشركات الأفريقية في تعزيز قدرتها التنافسية عن طريق الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها توسع السوق .

– تقع بلدان الجنوب الأفريقي على مسافة بعيدة عن أسواق الاستهلاك الكبيرة والمتنامية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، وإن تعزيز التجارة الإقليمية من شأنه أن يمكن هذه البلدان من التغلب على الأعباء التي تقترن بالتصدير نحو الأسواق البعيدة.

2.5. التوصيات:

انطلاقا من النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يمكن وضع بعض التوصيات :

– ينبغي أن تعالج الحكومات الأفريقية القيود المفروضة على التجارة بين البلدان الأفريقية نتيجة الافتقار إلى أداة للرصد ، كسجل الأداء الخاص بالسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي الذي يستخدم لقياس مدى التزام الأعضاء بإدراج قواعد التجارة الإقليمية في القانون الوطني في المواعيد المتفق عليها ، من أجل ضغط أعضاء الاتحاد على نظرائهم من الأعضاء الذين لا ينفذون اتفاقات التجارة الإقليمية.

– يمّثل تشجيع تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وبناء قدرات التصدير خطوة أولى نحو بناء القدرات الإنتاجية في افريقيا لتعزيز قدرة الشركات الأفريقية على إنتاج وتصدير السلع للأسواق الإقليمية والعالمية على حد سواء.

– اشراك القطاع الخاص في مبادرات وجهود التكامل الإقليمي يساهم هو الآخر في تقوية الأداء التجاري للتكتل، فرغم أن الحكومات هي التي توقع الاتفاقات التجارية ، فإن القطاع الخاص هو الجهة التي تفهم القيود التي تواجهها الشركات و تقدر على استغلال الفرص التي تتيحها مبادرات التجارة الإقليمية.

– ينبغي أن تعالج الدول الأفريقية القيود المفروضة على التجارة بين البلدان الأفريقية نتيجة الافتقار الى البنى التحتية، خاصة فيما يتعلق بالنقل و المواصلات.

– يجب الحد من تداخل العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الافريقية الذي يمكن أن يساهم في تعزيز تنفيذ الاتفاقات الإقليمية ، مثلا عن طريق تخفيض تكاليف الامتثال.

المراجع والاحالات :

المراجع باللغة العربية :

ادريس عطية (ماي 2013)، دور الدولة القائد في التكامل الاقليمي قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الافريقي (السادك)، مجلة المفكر، العدد التاسع، جامعة بسكرة.

إكرام عبد الرحيم (2002)، التحدّيات المستقبلية للتكتّل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

بيلا بلاسا (1964)، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.

تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي سادك (نوفمبر 2013)، مجلة افريقيا قارتنا، العدد الثامن ، 2.

جمال الدين ابو بكر محمد حامد (2010)، التكتل الاقتصادي العربي و المشكلات التي تواجهه، دار النهضة العربية، القاهرة.

حنان حسين رمضان نظير (2005)، التكامل الإقليمي بين النظرية و الواقع ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سامي عفيفي حاتم (2005)، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي،التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

سيد نميري وسعد فتح الله (2002)، التكامل الاقتصادي لدول مجس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، مجلة المنارة، المجلد 8، العدد 1.

عادل احمد موسى ابراهيم (2006)، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الاقليمية في ظل العولمة و اثارها على النظام التجاري العالمي، رسالة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان كلية العلوم الاقتصادية و ادارة الاعمال، مصر.

عبد الوهاب حميد رشيد (7-20 ديسمبر, 1983)، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

عبد الوهاب شمام (1997)، التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.

عصموني (2015)، التكامل الاقتصادي، جامعة تلمسان، الجزائر.

محمد محمود الإمام (2006)، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

المراجع باللغة الاجنبية:

ADERULA, V. A. (May 2-4, 2004). regional integration in africa: prospect for closer cooperation between west, east and southern africa. *the meetings of IDASA/FREDSKORPSET exchange program governance and democracy*, (p. 14). johansburg, south africa.

GAULIER, S. C. (2002). regional trade integration in southern africa. *WORKING PAPER n12 october* (p. 13). centre d'etudes prospectives et d'informations internationales.

M.C.LEE. (1999). devlopment cooperation and integration in the SADC region. *social sciences and humanities and law and management research journal, volume2, university of mauritiu* , 35.

Mead, J. E. (1955). The theory of customs unions, *The theory of customs unions* (pp. 29-52). Amsterdam: North Holland publishing company.

MUYENGWA, J. M. (2014). the SADC regional bloc: what challenges prospects for regional integration? *Low democracy and devlopment, vol 18* , 24.

NAKANA, M. C. (october 2009). the challenges of regional integration in southern africa. *Africa journal of political science and international relation, vol 3(10)* , 398.

SADC treaty, art5(1), p5. (1993). Récupéré sur www.sadc.int/files declaration-treaty-of-SADC.

Viner, J. (1961). The customs unions issue, *The customs unions issue* washington: anderson kramer associates. (p. 43).

Sophie chauvin and Guillaume Gaulier, Regiol trade integration in Sauthern Affrica, centre d'études prospectives et d'information internationale, working paper N° 2002-12 octobre, p45.

Padamja khandelwal, comisa and SADC : Prospects and challenge for regional treiesdiny integration, IMF Working paper Décembre 2004, p18.

SADC, Statistics Year Book, 2013 (WWW.SADC.INT).

SADC, selected economic and social indicators 2019(www.sadc.int).